ولام الضمير المستتر في الخبر المحذوف لأن أبا الحسن حكى ان الحال لا تذكر
بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا كما أشرنا أليه ولا ينتقض الاول
بقولهم لولا راسك مدهونا ولا الثاني بقول الزبير رضه ولولا بنوها
حولها لخبطتها لتنوء رهن واما قول ابن الشجري في لولا فضل الله
عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف القيد
الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة أنواع أحدها ما يمنع حالية كانت
متعينة لولا وجوده ويتعين مع الاستيناف نحو زارني زيد سأكافيه
أولى أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن
السين ولن مانعا لان الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال واما قول بعضهم
في وقال أني ذاهب الى ربي سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا
فسهو والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع
فيه الاستيناف لأن المعنى على تقييد المتقدم فتعين الحالية بعد ان كانت
ممتنعة وذلك نحو وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا
شيئا وهو شر لكم أو كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله مضى زمن
والناس يستشفعون بي والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين
الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما
معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث
فيها والرابع ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك
نحو ما جاءني أحد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا
محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية و
مثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية

أي إن سيهدين

الاولها

ألا ولها كتاب معلوم فالوصفية ما نعان الواو والا ولم يرى الزمخشري وابو
البقا واحد منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الأخفش
لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب
فالتقدير الا رجل راكب يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح
لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي
لا يجوز ما مررت باحد الا قايم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله
وقايلة تخشى على أظنه سيودي به ترحاله وجعايله فان جملة
تخشى على حال من الضمير في قايلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لكون
أسم الفاعل لا يوصف قبل العمل الباب الثالث من الكتاب في ذكر
احكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور وذكر حكمهما في التعلق
لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما أول بما يشبهه أو ما يشير
الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتي وزعم
الكوفيون وابن طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعم أنه يرفع
الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وأن ذلك
مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين
للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل ويشبهه قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد اشتعل المبيض في مسوده
مثل اشتعال النار في جزل الغضا وقد تقدر في الاولى متعلقة بالمبيض
فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق
الاول بفعله لأنه اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف

قوله او ما يشير اليه معناه اي معنى الفعل
منه

Copyright © King Saud University